السلام والتنمية
بين التحدي والإسهام
من وجهة نظر المرأة اليمنية

بحث وصفي

د. أحلام عبد الباقي القباطي

أ. أحلام على عبده

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز يمن انفورميشن سنتر

ولايسمح بإعادة طبع البحث أو أي جزء منه او نقله دون إذن خطي مسبق من المركز

www. yemeninformation.org

البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org

مكتب صنعاء: 967-1-216282 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 04-426502

2021م/ 1442هـ

السلام والتنمية بين التحدي والإسهام من وجهة نظر المرأة اليمنية

الملخص:

على المستوى العالمي والمحلي هناك توافق حول أهمية دور المرأة في بناء عملية السلام وفي النهوض بالتنمية المجتمعية، و تعقد العديد من الورش والندوات حول أهمية دور المرأة في بناء السلام والنهوض بمجالات التنمية الشاملة على مستوى المؤسسات والهيئات كافة إلَّا أنَّ ما يناط بالمرأة من أدوار لا تخرج عن النطاق التقليدي، فهناك فجوة ملحوظة بين قدرات المرأة اليمنية وكفاءتها في أداء مهامها و ما يؤكل إليها من مهام؛ لذا ووفقا لمنهجية البحث الوصفي تناول البحث ثلاثة محاور أساسية ، المحور الأول: تعرفنا فيه على التحديات والعوائق التي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة اليمنية في مجال التعايش المجتمعي وبناء السلام من وجهة نظر المرأة اليمنية نفسها ، لُخصت هذه العوائق في سبع مجالات: المجال الاجتماعي والثقافي، والاقتصادي، والسياسي والقانوني، والأسري، والذاتي بالإضافة إلى الإعلامي والمجال المهارى وقد عبَّرت أفراد العينية عن أبرز التحديات بالفقرات الآتية : نظرة المجتمع الذكوري تحد من مشاركة المرأة – تدهور الوضع المعيشي – رفض الرجال صانعي القرار مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات – فقدان رب الأسرة فأصبحت المرأة هي العائل . وتناول المحور الثاني: استخلاص آليات الحلول، والعمل على تفعيل دور المرأة كشريك أساس للرجل في النهوض بالسلام للوصول إلى التنمية الشاملة. و كانت من أهم الحلول التي طرحت هي ضرورة إعطاء المرأة الحق في المشاركة في المناصب القيادية لصناعة القرار بالإضافة إلى دعم المرأة للمشاركة في الأعمال والنشاطات السياسية كشريك فعلي للرجل و تطرقت الحلول أيضًا إلى أهمية تفعيل دور الجانب التشريعي والقانوني لدعم المرأة . في حين ركز المحور الثالث: على العلاقة بين التنمية والسلام ووفقا لذلك اقْتُرح إنموذج بنائي لتفعيل السلام والنهوض بالتنمية الشاملة (هرم متطلبات التنمية الَشاملة).

مصطلحات البحث: دور المرأة – التعايش المجتمعي - السلام –التحدي– الإسهام –التنمية الشاملة.

المقدمة:

تمر اليمن بظروف استثنائية أسهمت في تدهور مرافق البنية التحية للمجتمع حيث أصبحت أغلبها غير قادرة على تقديم خدمات للمواطنين فتردت الحالة الاقتصادية والمعيشية للشعب وانتشرت مظاهر المجاعة والفقر على نطاق واسع في المناطق كافة سواء الشمالية أم الجنوبية. بذا أصبح السلام ضرورة ملحة لابد من تلبيتها، وعليه ظهرت مجموعة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال التنمية ونشر ثقافة السلام والاهتمام بقضايا المرأة، من منطلق أن الاهتمام بدور المرأة هو أساس تطوير المجتمع وتقدمه؛ لأهمية دورها الفعال في تنشئة الأجيال، بجانب دورها في مختلف الهيئات والمؤسسات كعنصر أساس في عملية بناء السلام المجتمعي والنهوض بالتنمية.

تعد المشاركة السياسية للمرأة من أهم العناصر الأساسية لقياس مستوى ممارسة الديموقراطية في أي بلد، وكذا تعدّ مؤشرًا على تعزيز مشاركة المواطن، ومعيارًا على إعادة توزيع علاقات التكامل في الأدوار بين الجنسين، وتحسين آليات الممارسة الديمقراطية. ويعد قرار صناعة السلام من المجالات التي لابد للمرأة من أن تقدم دورًا أساسًا فيه حيث إنّ نسبة النساء تزيد عن الـ 50 % من عدد السكان، الأمر الذي يجعل من حقها المشاركة في عملية السلام لفتح المفاوضات بين جميع الأطراف وضمان العدالة في حق المواطنة للجميع دون أي استثناءات. فتمكين النساء في المجتمعات غير المستقرة أصبح ضرورة؛ لأن المرأة جزء من الحل في مختلف المشكلات التي تعيشها الدول والمجتمعات. فدعم النساء للمشاركة الفاعلة في عملية إعادة بناء النسيج الاجتماعي وتقريب وجهات النظر بين مختلف الجهات ذات القرار السياسي سيسهم إسهامًا إيجابيًا في تنفيذ عملية السلام.

مشكلة البحث:

في ظل الأوضاع المتردية التي تمر بها اليمن زادت حدة إحدى الظواهر السلبية وهي تهميش دور المرأة بالذات في المجال السياسي، وتحجيم دورها وأثر ذلك في تعطيل عملية السلام، فمع مشاركة المرأة اليمنية فعليًا في مؤتمر الحوار الوطني إلا أنه من المؤسف أنَّ مشاركتها كانت صورية أكثر منها فعلية. فقد كانت الأحزاب المشاركة في اتخاذ القرار هي صانعة القرار وفقا لأجنداتها الحزبية، كما كان دور المرأة في الحوار موجهًا إلى حدٍّ كبير في هذا السياق: عدم الاستقرار، وانتشار مظاهر العنف المتعددة ، منها العنف الموجه ضد المرأة كالتهميش والإقصاء، (اللجنة الوطنية للمرأة ;مكتب

الامم المتحدة 2016) ، بالإضافة إلى أشكال عنف أخرى في مواقع عملها من قبل الفئات المتصارعة على نطاق واسع من محافظات الجمهورية اليمنية؛ ولذلك كان لابد من أن يسلَّط الضوء على هذه الظاهرة لما لها من آثار سلبية مدمرة على النساء وعلى تكوين النسيج الاجتماعي، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك مواثيقَ واتفاقيات دولية تنص على ضرر هذه الظواهر وطالبت بضرورة القضاء عليها ومن هذه الاتفاقيات ما ذكر في قرار مجلس الأمن رقم (1325) والذي صدر في أكتوبر عام 2000م و نص على القضاء التام والكلي على كل أشكال العنف ضد المرأة، (عبادة ; واخرون : 2008) وقد أكّدت هذه الاتفاقية أهمية إشراك المرأة في القطاعات كافة ومنها القطاع السياسي في المؤسسات سواء الحكومية أم المدنية . ومازال مثل هذا القرار مغيبًا تمامًا في الجانب الواقعي الذي تعيشه المرأة في مناطق الصراعات والحروب ومنها اليمن.

وتكمن أهمية مشكلة البحث الراهن من منطلق أنَّ كلًّا يتحدث عن أهمية دور المرأة في بناء عملية السلام وفي النهوض بمجالات التنمية المجتمعية، على مستوى المؤسسات والهيئات ذات العلاقة، إلا أن ما يناط بالمرأة من أدوار لا تخرج عن النطاق التقليدي، فهناك فجوة ملحوظة بين قدرات المرأة اليمنية وكفاءتها في أداء مهامها و ما يناط بها من مهمات ، مما أضعف دورها بوجه عام، فكان لابد من أن نسلّط الضوء على أهم العوائق والتحديات التي تعيق المرأة عن الإسهام في عملية بناء السلام المجتمعي والنهوض بالتنمية وإيجاد الحلول المناسبة التي يمكنها أن تعزّز قدرات المرأة وتمكنها من ممارسة أدوارها بفاعلية، ولكي تستطيع أن تسهم إسهامًا مباشرًا في قضية السلام ومن ثَمَّ النهوض بعملية التنمية بمختلف مجالاتها وهذا ما ركز عليه البحث الحالي.

أهمية الدراسة:

إنَّ وتيرة التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية تثير تساؤلًا فمع أنَّ مجموعة الدراسات التي أجريت بشأن المشاركة السياسية للمرأة، وإقامة العديد من الندوات والمؤتمرات التي عقدت حول هذه القضية، فما أُحرز على أرض الواقع من تقدم في مشاركة المرأة في المجال السياسي وصناعة السلَام يعد محدودًا للغاية. ومع أهمية دور المرأة في مختلف الجوانب التنموية، إلا أنَّ دورها ما زال دون الطموح المرغوب؛ لأنها تواجه أشكالًا متعددة من التهميش الذي يعيق انخراطها في ميادين التنمية المجتمعية الشاملة، وعمومًا تكمن أهمية الدراسة الحالية في محاولة البحث عن سبل تمكين إشراك المرأة اليمَنية في عملية صنع السلام وتحديد الصعوبات والتحديات التي تواجه المرأة وتمنعها من الانخراط في ذلك.

فما وصلت إليه اليمن من أوضاع متردية في جوانب الحياة كافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية للمجتمع اليمني في المجالات التنموية كافة، حيث ظهرت مجاعة ومات بعض المدنيين من الجوع، بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت البنية التحتية. والجدير بالذكر أنَّ مختلف الفئات اليمنية تريد العودة للحوار والسلام إذا ما ترك لها الخيار، إلا أن وتيرة الصراع المدارة تزداد حدتها، وفي ظل هذا الوضع المعقد ولتلافي هذه المضار الجسيمة فإن إحياء عملية السلام لليمن أصبحت ضرورة ملحة. وفي ذات السياق فإن حصر عملية السلام على الرجل وحده أصبح غير مجد لأن الأطراف المتصارعة والتي تدار داخليا وخارجيا مسيطر عليها الرجال من مختلف الانتماءات السياسية والحزبية، ومن هنا ظهرت أهمية إشراك المرأة في عملية تحقيق السلام بوجه عاجل، حيث إن أغلبية النساء هن صانعات سلام وبُناة تنمية بطبيعتهن، لأنهن يمتلكن عاطفة "الأمومة" التي تفيض بقيَم العطاء والسلام والتسامح، ومن ناحية أخرى فإن النساء هن الأكثر تضرّرًا من أثر ونتائج الصرعات و الحروب ، كما أنه يقع عليهنّ العبء الأكبر في حماية الأطفال في مناطق الصراعات والنزاعات المسلحة، وهذا يجعلهنّ أكثر رغبة في إحياء عملية السلام وتحقيقها.

وقد ذكرت بعض الدراسات والأبحاث أنَّ المجتمعات تميل أكثر إلى السلام بازدياد نسبة تمثيل النساء القياديات في مواقع صنع القرار (علوي: 2016م) وهذا ما سيُسلَّط الضوء عليه تفصيليًّا في الجانب النظري والتطبيق في أثناء تنفيذ هذه الدراسة التي من نتائجها المتوقعة تحديد أهم الصعوبات والعوائق التي تقف حائلًا أمام المرأة اليمنية وتحد من قدرتها على تفعيل عملية السلام مما سيوفر لنا معلومات كافية من خلالها ممكن أن تُقدَّم مقترحات وحلول لتذليل هذه الصعوبات والتحديات.

فمن البَدَهي أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق التنمية الشاملة إذا لم يكن للمرأة دورٌ في المشاركة الفاعلة في صناعة القرارات المتعلقة بحياتها الخاصة والقرارات التي تخص المجتمع عمومًا مثل قرار السلام، وإذا لم تأخذ حصتها من الأعمال المهنية والإدارية والاقتصادية، ولم تشارك في مؤسسات السلطة في مختلف المستويات وفي مؤسسات صنع القرار؛ لذا كان لابد من التطرق لكيفية تمكين المرأة والذي بات التحدي الأهم لتحقيق التنمية على أساس المشاركة والفرص المتساوية.

وبذا يمكن تلخيص الأسئلة البحثية التي سيقوم البحث الحالي بالإجابة عنها على النحو الآتي:

- كيف أثر الصراع في المرأة اليمنية؟

- ماهي العوائق والصعوبات التي أدَّت إلى إحجام المرأة اليمنية عن المشاركة في تفعيل عملية السلام والنهوض بمجالات التنمية؟

- ماهي الحلول التي ممكن أن تسهم في تفعيل دور المرأة في عملية التعايش المجتمعي والنهوض بالتنمية؟

- كيف يمكن أن تنهض عملية التنمية الشاملة في اليمن؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث الحالي في جمع وتحليل البيانات وتفسيرها حول الكيفية التي تمكن المرأة اليمنية من الإسهام في بناء التعايش المجتمعي للوصول إلى عملية السلام والنهوض بالتنمية الشاملة انطلاقًا من الأهداف الآتية:

1- تحديد الصعوبات والعوائق التي تحول دون مشاركة المرأة اليمنية مشاركة فعليَّة في عملية السلام والنهوض بالتنمية.

2- تحديد الأساليب والحلول التي يمكن عن طريقها تمكين المرأة اليمنية من المشاركة في عملية بناء السلام والنهوض بالتنمية الشاملة.

3- دراسة العلاقة بين السلام والتنمية لتقديم مقترح بنائي لنموذج آليَّة تمكين المرأة من بناء النسيج المجتمعي للوصول إلى مرحلة السلام والنهوض بالتنمية الشاملة وفقا لنتائج البحث الحالي.

المصطلحات المحورية للبحث

دور المرأة: عبارة عن منظومة الأدوار التي تؤديها المرأة في مختلف المجالات للإسهام في التعايش المجتمعي الذي يفضي إلى السلام ومنه يتحقق النهوض بالتنمية الشاملة

التعايش المجتمعي: هو العيش المشترك بإدارة التنوع البيئي والقيمي بوجه سليم، أي القبول بالاختلاف والاعتراف بالأخرين وأن تكون العلاقة المجتمعية بين أفراد المجتمع إيجابية قائمة على المساواة أمام القانون للوصول إلى مرحلة السلام والوئام.

السلام: مرحلة مهمة تسبق النهوض التنموي يجري فيها تقبل الاختلاف وتقليص فجوة الخلافات للعمل على الاستقرار والأمان المجتمعي بإيقاف الصراع تمامًا.

التحدي: الصعوبات والعوائق التي تحد من دور المرأة.

الإسهام: دور المرأة الفعلي في بناء السلام والنهوض بالتنمية الشاملة.

التنمية الشاملة: سيتناول البحث الحالي التنمية الشاملة من منطلق اكتشاف مواقع الضعف في المجالات التنموية كافة، والعمل على علاجها بطرق منهجية، مع الأخذ في الحسبان تسخير موارد البلد الطبيعية ورأس المال البشري للنهوض والبناء المتكامل بما يخدم مصالح الأجيال الحالية، ولا يضر بمصالح الأجيال القادمة.

حدود البحث:

1– الحدود الزمانية: – يركز البحث على دور المرأة في بناء التعايش المجتمعي والسلام للنهوض بالتنمية من وجهة نظر سيدات يمنيات رائدات في مجال السلام والتنمية لعام 2020م.

2– الحدود المكانية: – اقتصرت الدراسة على صنعاء، وعدن، وإب.

3–الحدود البشرية: سيدات يمنيات عاملات في مجال التنمية والسلام من محافظة صنعاء، وإب، وعدن.

الإطار النظري والدراسات السابقة

مشاركة المرأة في صنع القرار من الموضوعات التي تستحوذ على اهتمام الناشطين في مجال حقوق الإنسان والديموقراطية والمواطنة خاصة في الوطن العربي الذي يشهد حراكًا سياسيًا واحترابًا داخليًا في بعض أقطاره وتدخلات خارجية، مما يستدعي تكثيف كل الجهود البشرية لإرساء الاستقرار فيه، بما في ذلك الحاجة لدور المرأة التي شاركت في بعض الاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية التي ما زالت تتخبط في الصراعات وعاجزة عن إحلال التعايش المجتمعي وبناء السلام. حيث إن المرأة تعد بطبيعتها داعية أساسية للأمن والأمان. علما أن تلك المرأة نفسها هي التي دفعت غاليا ثمن الصراعات السياسية على حساب كرامتها وتفتت عائلتها وفقدانها لإمكانية التأثير الفاعل في مجريات الأحداث التي تسهم في تهميشها بل وصل الحال إلى تدهور دورها تدهورًا ملحوظًا في ظل التطرف الفكري.

من نتائج المؤتمر الذي عقد في بيروت عن كيفية تعزيز دور النساء في بناء السلام و حل النزعات الذي شارك فيه نخبة من النساء العربيات (برلمانيات وعضوات مجالس استشارية وقيادات حزبية وناشطات مجتمع مدني وأكاديميات)، من مختلف المرجعيات الفكرية والاجتماعية، مثّلن عددًا من دول المنطقة (اليمن، والعراق ، وسوريا ، وليبيا، وفلسطين، ولبنان ، والأردن، ومصر، وتونس، والمغرب، فضلاً عن إقليم كردستان العراق) ، وخلص المؤتمر إلى مجموعة من النتائج التي سلطت الضوء على أهم التحديات التي تواجه النساء في دول المنطقة منها: التحدي القديم – الجديد، القائم على فكرة المجتمعات العربية الذكورية –والموروث الثقافي الذي ما زال يلقي ظلاله على كاهل المرأة. (مؤتمر تعزيز دور النساء في بناء السلام وحل النزاعات: 2016)

والجدير بالذكر أن اليمن، وسوريا، والعراق، والسودان، ومصر تعاني من نكبات وحروب وأزمات، فالمرأة العربية هي الأكثر تضررًا في الدول العربية التي تعاني من النزاع والصراع، فبحسب الإحصائية للعام 2013م بلغ عدد النساء النازحات من أربع محافظات يمنية هي صعدة، وأبين، وحجة والبيضاء 284 ألفًا و551 نازحة إلى مارس، توزعن على 14 محافظة بنسبة 49 % من إجمالي النازحين من تلك المحافظات جراء أعمال العنف والقتال في البلاد (خطة الاستجابة الإنسانية: 2016). وكان ذلك قبل اشتداد وتيرة الصراع ففي تعز مثلا التي أصبحت مدينة منكوبة ونـزوح النساء عنها إلى بقية المحافظات أصبح ظاهرة وكذا محافظة الحديدة.

إضافة إلى ذلك, تبنَّت منظمة الأمم المتحدة لقضايا المرأة منذ انعقاد المؤتمر العالمي الأول للمرأة والذي نفذ في المكسيك عام 1975م والثاني في كوبنهاجن 1980م، والثالث في نيروبي 1985م، وفي بكين 1995م؛ ومثلت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979) الشرعية الدولية لحقوق المرأة، إذ إنها تفصل القول فيما يعدُّ تمييزًا ضد المرأة، والإجراءات الواجب اتخاذها للقضاء على ذلك التمييز، وما يعدُّ انتهاكاً لحقوقها؛ إذا ما حرمت من التمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجل، ومع تزايد هذا الاهتمام العالمي بقضايا المرأة وضرورة مشاركتها وإدماجها في عمليات المساواة، والتنمية؛ تعاضدت جهود مؤسسات إقليمية، حكومية وغير حكومية، مع منظمة الأمم المتحدة لتسلط الضوء على المشكلات المعقدة والمتشابكة التي تواجهها المرأة في مجتمعها، ويعدُّ قرار الأمم المتحدة رقم (1325) الصادر عن مجلس الأمن عام 2000م من أهم الالتزامات التي صدرت عن المجتمع الدولي بالنسبة لمشاركة المرأة في صنع القرارات في عمليات السلام (أنسيل دريان، وآخرون 2017).

من الجدير بالذكر أن هناك علاقة وثيقة بين المرأة والسلام والتنمية، ولنستعرض بإيجاز ما حدث في بدايات القرن الحادي والعشرين من إصدار لمجموعة من القرارات الأساسية الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتي كان على رأسها القرار رقم 1325 الصادر في عام 2000م يتلوه القراران رقم 1820و 1888 في عام 2008م والقرار رقم 1889 في عام 2009م التي تناولت وضع المرأة وحقوقها وكذلك ضرورة وضع استراتيجية دولية محلية تسهم في حماية المرأة من الآثار الناجمة عن النزاعات والصراعات. وإذا ما بحثنا في مستوى ما توصلت إليه اليمن في تنفيذ هذه المعايير اعتبارًا من صدور قرار مجلس الأمن رقم 1325 في عام، 2000م وبعد الاضطرابات الأمنية التي مرت بها اليمن، فضلا عن الجهود الرامية إلى بناء السلام التي شاركت المرأة اليمنية فيها، فإن هذا البحث يحاول تسليط الضوء على موقف المرأة اليمنية من الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتنموية لمعرفة أهم العوائق التي أدت الى إحجام المرأة اليمنية عن المشاركة الفعلية في هذه الجوانب.

كما أن قرار مجلس الأمن 1325 في وثيقته متضمن 18 نقطة سلط الضوء على أربعة محاور كلها تدعو إلى أهمية مشاركة النساء في مجالات صنع القرار كافة وفي عمليات السلام وكذا شمل التدريب المتعلق بالنوع الاجتماعي في عمليات حفظ السلام وحماية حقوق الفتيات والنساء وتعميم منظور النوع الاجتماعي في أنظمة الإبلاغ والتنفيذ في الأمم المتحدة ويحث قرار مجلس الأمن 1325، في طيات تلك المواضيع على تحرك وكالات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والأمين العام والحكومات وكل الأطراف المشتركة في النزاعات. ومن المؤسف مجابهة الحقيقية والقول إن قرار مجلس الأمن 1325 لن يكون أداة سحرية تضمن الحماية لكل الفتيات والنساء في مرحلة النزاعات وما بعدها، ذلك لأن الأعراف الدولية وتنفيذها تعدُّ محدودة بطبيعتها من حيث الأثر الجغرافي في ظل عدم توفر آليات مراقبة محلية، بحيث من الصعب قياس آثار أدوات السياسات الدولية مثل قرار 1325 وغيره من القرارات التي تصب في مصلحة النساء والأطفال والفئات المستضعفة الذين يعيشون في نطاق النزاعات المسلحة وما بعدها من الفترات الناتجة عن الصراع. (المتوكل: 2011-2016)

إن قرار 1325 الذي أصدره مجلس الأمن في جلسته التي عقدت في أكتوبر 2000، يؤكد الدور المهم للمرأة في منع الصرعات وحلها وفي عملية بناء السلام والذي أكد أهمية إسهام المرأة بوجه متكافئ مع الرجل ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن. وحين أكد القرار على ضرورة زيادة دور

المرأة في صنع القرار المتعلق بمنع الصرعات وحلها، فإنه شدد على الحاجة إلى التطبيق الكامل للقانون الإنساني والدولي لحقوق الإنسان اللذين يحميان حقوق المرأة في أثناء الصراعات وبعدها .ويشدد على ضرورة أن تكفل جميع الأطراف مراعاة برامج إزالة الألغام والتوعية بخطرها ويشدد على الحاجة الملحة إلى تعميم المنظور النسائي في جميع عمليات الحفظ وإذ يسلم بأنه من الممكن أن يؤدي فهم آثار الصراع المسلح على المرأة وتوفير ترتيبات مؤسسية فعالة لضمان حمايتهما ومشاركتهما الكاملة في عملية إحلال السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما، وننبه بالحاجة إلى توحيد البيانات عن آثار الصراع المسلح على المرأة في مختلف البيانات.

وبذا أصبح هناك ضرورة ملحة لدعم أنواع البحوث النوعية والكمية كافة التي توفر المؤشرات القابلة للقياس، وحتى تسهم في تقليل الفجوات ما بين السياسات الدولية والإقليمية والواقع الفعلي الذي تعيشه الفتاة والمرأة في مختلف الدول التي تعيش حالة من عدم الاستقرار ومنها اليمن. في هذا السياق من الجدير بالذكر أنه منذ عام 1990 م ازداد عدد منظمات المجتمع المدني في اليمن بوجه ملحوظ ومنها منظمة اتحاد نساء اليمن التي قادت حركة الدفاع عن حقوق المرأة ، ومعظم هذه الجهود كانت مدعومة من الوكالات الإنمائية الدولية والجهات المانحة الخاصة مما يؤثر على توجهات المجتمع المدني وقدرته ، ونتيجة لذلك تراجعت أنشطته تراجعًا كبيرًا بعد نشوب الصراع ، ومع ذلك بادر تحالف قيادات نسائية ونشاطين في مجال النهوض بالمرأة إلى وضع ميثاق من أجل السلام يهدف إلى ممارسة الضغط على الأطراف المتحاربة للتوقف عن استهداف النساء والفتيات والدخول في محادثات السلام وكفالة تمثيل المرأة فيها وعمل خطة وطنية متعلقة بالمرأة والسلام. وقد نوقشت هذه النقطة في مؤتمر الحوار الوطني لليمن، حيث اختتم المؤتمر في أحد مقترحاته خطة عمل متعلقة بالمرأة والسلام والأمن تشمل تخصيص كوتا للنساء وبنسبة 30 % من الحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ومشاركة المرأة في الأمن والجيش والوكالات الاستخباراتية ومراعاة النوع الاجتماعي عند وضع الميزانية العامة للدولة، بهدف تنفيذ مقترحات المؤتمر وتنفيذ خطة العمل المتعلقة بالأمن والسلام وقد دعم ذلك نضال المرأة في إحلال السلام وتقديم العون للنساء الناشطات لضمان وصول أصواتهن ومحاولاتهن حلّ النزاعات الحالية. (خطة الاستجابة الانسانية: 2016)

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع دور المرأة في التعايش المجتمعي والسلام والتنمية، بعضها ركز على دراسة العوائق التي تعيق المرأة عن تقديم دور إيجابي، وبعضها الآخر ركز على العوامل المؤثرة وفيما يلي بعض هذه الدراسات التي لها علاقة بمتغيرات البحث الحالي:

دراسة هاني 2017م بعنوان "المرأة والتنمية بين التحدي والمساهمة" أظهرت نتائج هذه الدراسة أن التغيرات الهائلة التي حدثت في المجتمع العراقي لم تغير نظرة المجتمع للمرأة إلا قليلا، فمع فاعلية دور المرأة في مختلف الأصعدة وإسهامها في عملية التنمية، إلا أن العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية تؤدي دورًا فاعلًا في تشكيل النظرة الذكورية حيال المرأة، وتحد من مشاركتها في مجالات التنمية.

دراسة الرواشدة و العرب 2016م بعنوان "المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية" فقد توصلت الدراسة إلى وجود العديد من العوائق التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية منها عوائق اجتماعية، وقانونية وسياسية ، واقتصادية وإعلامية ،حيث تجلت العوامل الاجتماعية في قلة وعي المجتمع بأهمية مشاركة المرأة وتشجيعها للقيام بدورها السياسي بحيث وضحت أن العادات والتقاليد تقف عائقًا قويًا أمامها ، بينما العوائق القانونية والسياسية تتمثل في عدم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والتطور الديمقراطي كما أن بعض التشريعات غير مفعلة في تعاملها مع قضايا المرأة، بالإضافة إلى أن العوائق الاقتصادية تتمثل في تبعية المرأة اقتصاديًا للرجل وضعف قدرتها المالية مما أضعف فرصتها في الوصول إلى المناصب الإدارية، أما العوائق الإعلامية تتمثل في أن الإعلام يعالج قضايا المرأة سطحيًا ، كما أنه لا يعمل على تغيير النظرة التقليدية للمرأة، وتقديم برامج توعوية بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

دراسة العيلة 2007م بعنوان "واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامة" حيث تناولت هذه الدراسة استقلال المرأة السياسي من منطلق أنه سيسهم في تحررها من القيود الاجتماعية الموروثة، ووضحت أن دور المرأة لن يكون فاعلا دون أن يكون لها دورٌ في الحياة السياسية، مما يستدعي إزاحة العوائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية التي تحول دون مشاركتها بفاعلية وكذلك إزالة القيود التي تكون من صنع المرأة وتعيق مشاركتها السياسية والعامة.

دراسة مسعد 2000م تناولت هذه الدراسة المشاركة السياسية للمرأة في الوثائق العربية والوثائق الدولية كما ركزت على مميزات المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي وتطرقت للكوتا النسائية في الواقع السياسي العربي ثم تناولت نماذج إقليمية لمشاركة المرأة العربية حيث اهتمت في هذا الجزء بالتعامل مع مؤشرات المشاركة السياسية للمرأة في عدد من البلدان العربية مثل سوريا، واليمن، وفلسطين، والسودان، والاردن والمغرب والجزائر وتونس ومصر والخليج العربي.

الجاسم 1999م بعنوان دور المرأة العربية في الحياة السياسية فقد ركزت على دراسة حالة المرأة العربية لما بعد ثورة 1968م وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى مدى إسهام المرأة العربية في حركة التحرير العربي من أجل الاستقلال والحرية منذ بداية القرن العشرين ومع تنامي حركة الوعي ورفض الاستعمار والتخلف، جاءت مطالبتها بالحقوق السياسية الوطنية قبل الاجتماعية عبر المشاركة في الحركات السياسية التي طرحت مطالب وطنية ضد الاستعمار، وكذلك فإن التجمعات النسائية أعطت الأولوية للعمل السياسي.

منهجية الدراسة إجراءاتها

يقصد بالمناهج: الطرق العلمية المقننة التي يتبعها الباحث لترتيب الأفكار ترتيبًا علميًا دقيقًا، بحيث تؤدي إلى كشف أو فهم حقيقة ما. ولدراسة موضوع البحث الحالي اتّبعتُ معايير المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا وتوضيح خصائصها، واعتمادها على توفير البيانات من مصادر مختلفة (شملت المقابلة والاستبيان المفتوح)

مجتمع البحث

سيدات يمنيات من كوادر منظمات المجتمع المدني، والقياديات والناشطات في مجال التنمية والسلام في محافظات صنعاء وأب وعدن.

عينة البحث

اُختيرت مجموعة من الناشطات في مجال السلام والتنمية (21) سيدة بالطريقة العشوائية من محافظة صنعاء كمدينة تمثل المناطق الشمالية، وعدن تمثل المناطق الجنوبية وإب تمثل المناطق الوسطى.

أداة البحث: المقابلة والاستبانة المفتوحة

عند تصميم دليل المقابلة، وضِعَت أسئلة تحاكي الواقع المعاش للمرأة اليمنية وبما يفسح المجال للوصول إلى نتائج واقعية حول الصعوبات والتحديات التي تواجه المرأة اليمنية وتحد من مشاركتها في بناء السلام، بالإضافة إلى مقترحات الحلول الممكنة التي ستسهم في إمكانية تفعيل دور المرأة في عملية السلام والنهوض بالتنمية الشاملة من وجهة نظر العينة بحيث أعطي للجميع الفرصة للتعبير عن تصوراتهم و آرائهم من خلال خبرتهن في مجال التعايش المجتمعي والسلام للنهوض بالتنمية الشاملة وعرضت الأداة على لجنة من المحكمين (خمسة من البروفسورات المختصين، في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية) وعدلت في ضوء اقتراحات اللجنة. وقد اشتمل دليل المقابلة على ثلاثة محاور رئيسة:

المحور الأول: تحديد العوائق والتحديات التي تواجه المرأة اليمنية في مجال السلام والتنمية واشتملت على خمسة أسئلة

المحور الثاني: تحديد الحلول والمقترحات التي ستسهم في تمكين المرأة من الإسهام في عملية السلام والتنمية واشتملت على خمسة أسئلة.

المحور الثالث: دراسة العلاقة بين السلام والتنمية وقد اشتملت على سؤالين. (انظر الملحق رقم 1 – دليل المقابلة).

ومن ثم صيغت أسئلة المقابلة ضمن استبانة مفتوحة لكي نحصل على آراء السيدات اللاتي لم نتمكن من مقابلتهن لأسباب مختلفة أو ممن اعتذرن عن إمكانية إجراء المقابلة معهن (انظر الملحق رقم 2 – الاستبانة المفتوحة).

الوسائل الإحصائية

استخدم البحث الوسائل الإحصائية الآتية:

- ترميز الإجابات إلى فقرات، (وحدة الترميز الفقرة).
- التكرارات لحساب تكرار الفقرات.
- النسب المئوية لحساب نسبة التكرارات على مستوى الفقرات وعلى مستوى المجالات بالمقارنة فيما بينها.

عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: عرض نتائج البحث

ركز البحث الحالي على ثلاثة محاور أساسية: الأول يعنى بتحديد الصعوبات والتحديات التي تعيق إسهام المرأة اليمنية في مجال السلام والنهوض بالتنمية الشاملة. والثاني يقترح الحلول الممكنة لعلاج الصعوبات والتحديات - من وجهة نظر عينة البحث- والعمل على تمكين المرأة من الإسهام الفاعل في عملية السلام والنهوض بمجالات التنمية. والثالث يدرس العلاقة بين السلام والتنمية الشاملة للتمكن من اقتراح نموذج تنموي لمتطلبات النهوض بالتنمية الشاملة في اليمن.

كما صُنِّفت الإجابات من المقابلات والاستبانات المفتوحة إلى فقرات وترميزها على النحو الآتي:

- تصنيف الفقرات إلى مجالات وفقا لمضمونها، بحيث كانت وحدة الترميز هي الفقرات.
- حساب تكرارات الاستجابات لأفراد العينة على مستوى كل فقرة.
- حساب تكرارات المجالات بحسب الفقرات التي تنتمي إلى المجال.

المحور الأول

العوائق والتحديات التي تعيق المرأة عن الإسهام في عملية السلام والنهوض بالتنمية اندرجت ضمن العوائق والصعوبات سبع مجالات وضِّحت على النحو الآتي:

(1) العوائق الاجتماعية والثقافية: أشارت نتائج البحث الحالي إلى أن هناك العديد من الأسباب التي أعاقت مشاركة المرأة في مجال السلام والتنمية المجتمعية، تتعلق بالنظرة التقليدية للمجتمع تجاه قدرات المرأة وهذا متفق مع ما ذهبت إليه نتائج هاني (2017م) للنساء العراقيات وكذا دراسة الرواشدة ; العرب (2016م) للمرأة الأردنية. كما أشارت نتائج البحث الحالي إلى أن هناك من ينظر إلى خروج المرأة للمشاركة في صنع القرار وبناء النسيج المجتمعي للوصول

للسلام والنهوض بالتنمية أنه نوع من أنواع التمرد الاجتماعي للخروج عن هيمنة الرجل ، وهذا دفع الكثير من النساء إلى الإحجام عن ممارسة حقوقهن المشروعة في بناء النسيج الاجتماعي والنهوض بالتنمية المجتمعية ، بالإضافة إلى أن التنشئة الاجتماعية تؤدي دورًا مهمًا في إحجام المرأة عن المشاركة الفاعلة بسبب نظرة التمييز بين الرجل والمرأة من حيث الكفاءة العقلية والقدرات الجسدية، فانحصرت مشاركتهن في الأعمال النسوية.

ومن أبرز العقبات التي تواجه المرأة في خوض مضمار النشاطات ذات العلاقة باتخاذ القرار أو الجانب السياسي بل والتنموي في مختلف مجالاته، من أبرزها انتشار الأمية بين أواسط النساء، بسبب تدني نسبة الفتيات الملتحقات بالتعليم، كذلك هناك الكثير من الخطابات المصبوغة بطابع ديني غير وسطي تؤثر سلبًا على تقبل المرأة في الحقل العام.

وقد أظهرت نتائج البحث الحالي كما هي مبينة في (جدول رقم1) أن من أبرز العوائق في الجانب الاجتماعي والثقافي - وفقاً لوجهة نظر العينة - 19 % ذكرن أن نظرة المجتمع الذكوري السلبية للمرأة وبالإضافة إلى بطالة رب الأسرة وازدياد أعباء المرأة الأسرية هي من أبرز العوائق الاجتماعية والثقافية التي تعيق المرأة عن المشاركة في الحياة السياسية. بالإضافة إلى أن 9 % من أفراد العينة يرين أن العادات والتقاليد المجحفة مع تفشي الجهل بين أوساط النساء يعدُّ عائقا قويا يحد من مشاركة المرأة للرجل في المجالات كافة. كذلك تطرقت 3 % من أفراد العينة للتنبيه على أن ثقافة العيب تعدُّ عائقًا بارزًا أمام مشاركة المرأة بفاعلية.

جدول (1) العوائق الاجتماعية والثقافية			م
فئات الترميز الفقرات	التكرار	النسبة %	
نظرة المجتمع الذكوري (القاصرة التي تحد من قدرات المرأة).	17	% 19	1
بطالة رب الأسرة فاقمت العبء على المرأة.	17	% 19	2
العادات والتقاليد المجحفة بحق المرأة (تحجم دور المرأة).	8	% 9	3
تفشي الجهل وعدم احترام المجتمع لدور المرأة.	7	% 8	4
ثقافة العيب.	3	% 3	5
عدم تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في كل مناحي الحياة.	2	% 2	6
العنصرية والعنف تجاه المرأة.	1	% 1	7
تردي مستوى الأخلاق والسلوك والقيم.	1	% 1	8
التفكير السلبي والإحباط النفسي الناجم من إرهاصات الأوضاع.	2	% 2	9
ارتفاع نسبة الاعتداء والجرائم والانتهاكات (الاختطافات).	5	% 6	10
اعتناق أفكار التطرف والأصولية.	1	% 1	11
نظرة المجتمع بسلبية إلى دور المرأة.	1	% 1	12
نظرة المجتمع إلى المرأة مختلفة من بيئة لأخرى.	1	% 1	13
تفشي ظاهرة الاغتصاب.	3	% 3	14
تفاقم نسبة النزوح.	3	% 3	15
زيادة نسبة الطلاق بسبب الخلافات العائلية لتردي المستوى المعيشي.	4	% 4	16
زيادة نسبة الأرامل.	4	% 4	17
زيادة نسبة زواج الصغيرات (بسبب الخوف من النزوح والفقر).	3	% 3	18
زيادة وتيرة الخلافات المجتمعية.	2	% 2	19
أزمات متتالية وظلم.	1	% 1	20
انشار الأمراض والأوبئة بسبب اتساع رقعة الفقر.	1	% 1	21
إقحام مؤسسات التعليم في الجانب السياسي.	2	% 2	22
المجموع	89	% 100	

(2) العوائق الاقتصادية: أثَّر الصراع على المرأة في مجال العمل حيث تضاعفت المسؤولية على عاتقها فتحملت العبء الأكبر، وأصبحت هي المعيل الأساس في كثير من الأسر بسبب غياب رب الأسرة أو وفاته، أو بسبب الإعاقات الجسدية

لبعض الرجال التي أدت إلى حرمانهم من القدرة على العمل، فخرجت المرأة بحثًا عن مصادر توفير احتياجات أسرتها الأساسية. بالإضافة إلى التدمير في المنشئات والمؤسسات ومن ثمَّ فقدان كثير من فرص العمل وانحصارها على عدد قليل حيث إن هذه المنشئات تخلت عن موظفيها لعدم القدرة على دفع الرواتب وكانت المرأة أكثر تعرضًا لذلك، مما أجبر المرأة على قبول العمل بأجر منخفض جدا؛ لتستطيع توفير لقمة العيش لعائلتها، أيضا جعلها تخوض مضمار عمل المشاريع الصغيرة المختلفة (صناعة الطعام في المنازل، والخياطة، وتسويق المنتجات للمنازل، والتجميل، والبخور، والحلويات ...الخ). أشارت نتائج البحث الحالي كما هو موضح في الجدول رقم (2) إلى أن أبرز العوائق في المجال الاقتصادي هي تدهور الوضع المعيشي بحيث أشار إلى ذلك نسبة 26 % من العينة، وكان هذا التدهور بسبب انقطاع الرواتب الذي أشارت إليه 21 % من عينة البحث، يلي ذلك انتشار الفقر، الذي أدى إلى أن تقبل المرأة أي نوع من الأعمال بمبالغ زهيده 19 %. وهذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسة الرواشدة ; العرب (2016م) للمرأة الأردنية، ودراسة العيلة (2007) حول واقع المرأة الفلسطينية.

جدول (2) العوائق الاقتصادية			م
فئات الترميز (الفقرات)	التكرار	النسبة %	
تدهور الوضع المعيشي.	21	% 26	1
انقطاع الرواتب كان له أثر مدمر.	17	% 21	2
تقبل المرأة أي نوع من الأعمال بمبالغ زهيدة (استغلال أرباب العمل وهضمها مستحقاتها).	15	% 19	3
الفقر المدقع بسبب فقدان العمل.	8	% 10	4
إجبار المرأة على العمل في أعمال ترتبط بالشارع وصل لحالات تسول.	1	% 1	5
قلة فرص العمل وشحتها.	5	% 6	6
توقف مشاريع سيدات الأعمال.	3	% 4	7
انخفاض الناحية الاستثمارية.	3	% 4	8
الغلاء وارتفاع الأسعار.	3	% 4	9
تسريح المرأة من الوظيفة.	1	% 1	10
دُمِّرت الكثير من المصانع والمؤسسات مما أدى إلى فقدان العمل.	3	% 4	11
المجموع	80	% 100	

(3) العوائق السياسية والقانونية التي تناولت نتائج البحث الحالي هي أن طبيعة القوانين المتعلقة بحقوق المرأة بالذات في الجانب الأسري مازالت مجحفة بحق المرأة، وهذا متفق مع ما توصلت إليه دراسة الرواشدة; العرب (2016) للمرأة الأردنية، بالإضافة إلى دراسة العيلة 2007 حول واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامة، بالإضافة إلى الاتفاق مع نتائج دراسة مسعد (2000م) حول المشاركة السياسية للمرأة في الوثائق العربية والدولية ودراسة الجاسم (1999م) حول دور المرأة العربية في الحياة السياسية. وكذا فأن انعدام الأمن والاستقرار في أثناء الحروب والنزاعات له تأثير سلبي في حياة المرأة ويترتب عليه تغيير في أدوار المرأة اليمنية حيث أسفرت الحروب عن قتل الآلاف من الشباب وأرباب الأسر وتعرض بعضهم الآخر للإصابات والإعاقات المختلفة التي حرمت العديد منهم من العودة إلى سوق العمل ، وذلك دفع بالكثير من النساء إلى تحمل أعباء إضافية حولتها إلى معيل أساس للأسرة ، فوجدت المرأة نفسها مضطرة إلى البحث عن العمل لإعالة أسرتها وتأمين احتياجاتها ، وقد كشفت التقارير الدولية أن النساء في اليمن يخضن صراعًا يوميًا بهدف تدبير الشؤون اليومية وتتعاظم معاناتهن في الحفاظ على كراماتهن والاهتمام بعوائلهن في منازل مكتظة وخيام غير آمنة يعشن فيها تحت العنف والاستغلال الجسدي والنفسي . ووفقا لما أدلت به أفراد عينة البحث الحالي أن مشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية مازالت محدودة للغاية. ومع جهود المنظمات النسائية والمجتمع الدولي لإعطائها كل الحقوق لنيل مكانتها في المجتمع إلا أن الواقع الاجتماعي والموروث الثقافي مازال يعدُّ من أبرز العقبات والتحديات التي تواجه المرأة اليمنية، حيث إن النظرة الدونية للمرأة ومعاملتها على أنها مخلوق ضعيف محدود الامكانات وتابع للرجل الذي ما يزال هو المسيطر في مجتمع يتسم بالنظرة الذكورية ، حيث إن هذه العقلية هي التي تتحكم في القرارات على مختلف الأصعدة الاجتماعية والسياسية . وكما هو موضح في الجدول رقم (3) أن 31 % يرين أن تدهور الوضع الأمني هو من أبرز العوائق التي تقف دون إدماج المرأة في العمل السياسي، 16 % من أفراد العينة يرون أن النظرة للسلام هي نظرة سياسية لا تناط إلا بالرجال، بالإضافة إلى رفض الرجال صانعي القرار مشاركة المرأة وإعطاءها الحق.

جدول (3) العوائق السياسية والقانونية			م
فئات الترميز (الفقرات)	التكرار	النسبة %	
تدهور الوضع الأمني.	15	% 31	1
النظر إلى السلام كعملية سياسية لا تناط إلا بالرجال.	8	% 16	2
عدم إعطائها الفرصة الحقيقية في مواقع اتخاذ القرار.	5	% 11	3
رفض الرجال صانعي القرار مشاركة المرأة وإعطاءها الحق في اتخاذ القرار؛ لعدم تقدير دور المرأة التنموي وتهميشها.	5	% 11	4
تغييب الدور الرسمي والمجتمعي والحزبي للمرأة.	2	% 5	5
عدم إشراكها في الحقائب الوزارية.	1	% 2	6
عدم تنصيب المرأة في مناصب قيادية عليا.	3	% 6	7
جعل بعضهم المرأة إحدى أدوات الصراع.	2	% 4	8
عدم وجود تشريعات وقوانين كافية تقف بجانب المرأة في المجال الأسري (وصل لقتلها دون عقاب باسم أولياء الدم).	4	% 8	9
الفهم المغلوط لتعاليم ديننا الحنيف يستخدم ضد حقوق المرأة.	3	% 6	10
المجموع	48	100	

(4) العوائق الأسرية: أوضحت نتائج البحث الحالي أن العوائق الأسرية كانت على النحو الآتي: كان أبرز عائق في المجال الأسري هو فقدان رب الأسرة حيث كانت النتيجة (40 %) من آراء عينة البحث. وعُدَّ العنف الأسري هو العائق الثاني حيث كانت نسبته (22 %) حيث تنوعت أساليب تعبيرهن عن زيادة العنف الأسري بعد نشوب الصراع، وكذا كان عدم تشجيع الأهل (19 %)، وذكر أن إصابة الزوج أو الأبناء أو الأخ (الإعاقة) بسبب الصراع يمثل (12 %) وكذلك نبَّهت بعض السيدات وكن 3 % من العينة أن من العوائق تعدد أدوار المرأة بحيث أصبحت مضطرة إلى الخروج للبحث عن عمل وفي الوقت نفسه مطلوب منها الاعتناء بعائلتها أو زوجها المصاب كما في جدول رقم (4)

م	جدول (4) العوائق الأسرية		
	فئات الترميز (الفقرات)	التكرار	النسبة %
1	فقدان رب الأسرة فأصبحت المرأة العائل الأساس لكثير من الأسر.	17	% 40
2	مظاهر العنف الأسري (وكثرة الخلافات الأسرية).	9	% 22
3	عدم تشجيع الأهل المرأة.	8	% 19
4	إصابة الزوج أو الأبناء أو الأخ (الإعاقة)	5	% 12
5	ضغط تعدد الأدوار الذي تواجهه المرأة.	3	% 7
	المجموع	42	% 100

(5) عوائق تتعلق بالمرأة نفسها: من حيث استجابتها للإيحاءات المجتمعية بدونية دورها والتقليل من إمكاناتها المختلفة في المشاركة بعملية صنع القرار ومنها قرار السلام المجتمعي مما أدى إلى إحجامها عن تقديم مشاركات فعلية في هذا الجانب، وقد يتطور ذلك لدى بعض النساء فتصبح عقبة كبيرة ، وهي نظرة المرأة لقدراتها من منظورها الشخصي بحيث فقدت بعض النساء إن لم يكن أغلبهن الثقة في النفس مما انعكس على مستوى مشاركتها الفاعلة في النهضة المجتمعية بمختلف مجالاتها بسبب رسوخ بعض المعتقدات السائدة لديها ، مثل أن دور المرأة الأساس إنما يتمثل في الإنجاب وتربية الأبناء والأعمال المنزلية ، وما دون ذلك يعدُّ خروجًا عن العرف الاجتماعي والنظرة السائدة . ففي ضوء هذه النظرة التقليدية تدنى مستوى مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار السياسي ومنها قرار السلام، أو المشاركة في مجالات النهوض بالتنمية، وكما هو موضح في جدول (5) حيث إن33 % من عينة البحث ذكرن أن من الأسباب التي تعيق المرأة عن المشاركة الفاعلة في نواحي العمل المجتمعي والمؤسسي هو عدم ثقتها في نفسها، كما تطرقن 24 % من عينة البحث إلى القول إنّ الوضع الراهن أثر في نفسية المرأة لأنها بطبيعتها العاطفية تميل إلى السلام. وكذا 14 % من إجابات العينة تطرقت إلى أن التشتت في آراء النساء في الموضوعات المهمة وعدم توحيد جهودهن لإبراز دورهن يعد من المعيقات التي تواجه المرأة، في حين أن 10 % من إجابات عينة البحث تطرقن إلى أن عداوة المرأة للمرأة ومحاربتها في الأدوار والمناصب القيادية تعدُّ من أشد الصعوبات التي تعيق انخراط المرأة في تقديم دورها تقديمًا مناسبًا، وكذا أشارت نتائج البحث الحالي إلى أن تخوف المرأة من وجهة نظر المجتمع الذكوري التي قد تصل أحيانًا إلى النبذ المجتمعي، تعد من العوائق المهمة التي تواجه المرأة.

م	جدول (5) الصعوبات الذاتية (كونها امرأة)		
	فئات الترميز (الفقرات)	التكرار	%
1	عدم ثقتها في نفسها.	7	% 33
2	أثر الصراع في نفسية المرأة لأنها بطبيعتها العاطفية تميل إلى السلام.	5	% 24
3	تخوفها من وجهة نظر المجتمع الذكوري وثمن ذلك قد يصل إلى النبذ المجتمعي.	4	% 19
4	التشتت في آراء النساء في الموضوعات المهمة – عدم توحيد الجهود لإبراز دورهن.	3	% 14
5	عداوة المرأة للمرأة ومحاربتها في الأدوار والمناصب القيادية.	2	% 10
	المجموع	21	% 10

(6) العوائق في الجانب الإعلامي: نمطية صورة المرأة في الوسائل الإعلامية

تعد من العوائق، أشارت نتائج البحث الحالي إلى أن أهم العوائق في الجانب الإعلامي تركيز وسائل الإعلام على الدور الإنجابي للمرأة على حساب دورها في عملية التعايش المجتمعي والسلام والتنمية ، حيث أشار إلى ذلك 50 % من عينة البحث الحالي، وتطرق 30 % منهن إلى غياب دور الإعلام في تسليط الضوء على أهمية دور المرأة في التعايش المجتمعي وتقليص فجوة الخلافات، بالإضافة إلى أنهن ذكرن أن من العوائق نمطية الصورة لدى وسائل الإعلام المختلفة لإدوار المرأة كما هو موضح في الجدول رقم (6) وهذا متفق نوعا مع نتائج دراسة (الرواشدة; العرب: 2016 للمرأة الأردنية).

م	جدول (6) المجال السادس: العوائق في الجانب الإعلامي		
	فئات الترميز (الفقرات)	التكرار	النسبة %
1	التركيز على الدور الإنجابي للمرأة، وتجاهل دورها في عملية التعايش المجتمعي والسلام والتنمية.	5	% 50
2	غياب دور الإعلام في تسليط الضوء على أهمية دور المرأة في التعايش المجتمعي وتقليص فجوة الخلافات.	3	% 30
3	نمطية الصورة لدى وسائل الإعلام المختلفة لإدوار المرأة.	2	% 20
	المجموع	10	% 100

(7) العوائق في الجانب المهارى: بين الجدول رقم (7) أن عدم القدرة على الاتصال والتواصل بشرائح المجتمع كافة وندرة الدورات التأهيلية للمرأة يعدّ عقبة بارزة تحد من مشاركة المرأة في مختلف المجالات واتفق على ذلك نسبة 33 % من أفراد عينة البحث، بالإضافة إلى ذلك ضعف مستوى التعليم لدى النساء مثل عائق مصاحب لضعف مهارة الاتصال والتواصل.

م	جدول (7) المجال السابع: العوائق في الجانب المهارى		
	فئات الترميز (الفقرات)	التكرار	النسبة %
1	عدم القدرة على الاتصال والتواصل بكل شرائح المجتمع.	3	% 33
2	ندرة الدورات التأهيلية للمرأة في جانب السلام والتنمية.	3	% 33
3	ضعف مستوى التعليم لدى النساء، وقلة المستوى المهارى.	2	% 22
4	تخوف المرأة من المناصب القيادية	1	% 12
	المجموع	9	% 100

شكل توضيحي 1: أهم العوائق والتحديات التي تعيق المرأة عن الإسهام في عملية السلام والنهوض بالتنمية

المصدر: الباحثة

نتائج المحور الثاني:

الحلول المقترحة لتمكين المرأة من الإسهام في بناء السلام والنهوض بالتنمية

وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 1889 لعام 2009م الداعي إلى ضرورة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفاعلة في مراحل عملية السلام والتنمية، لابد من اتخاذ خطوات عديدة يمكن من خلالها تفعيل دور المرأة. واتساقا مع ذلك انبثق عن نتائج البحث الحالي اقتراح مجموعة من الحلول التي تسهم في تفعيل دور المرأة في مجالات عديدة منها: حلول لتمكينها في الجانب السياسي والقانوني، الاقتصادي، المجال الاجتماعي، والإعلامي بالإضافة إلى مجال النظرة الذاتية إلى المرأة.

(1) حلول لتمكين المرأة في المجال السياسي والقانوني:

ركزت نتائج الدراسة الحالية على أهمية سن القوانين والتشريعات التي تنصف المرأة وتعطيها كل حقوقها أولا في المحيط الأسري والبيئة المجتمعية، ومن ثم التشريعات الخاصة بحقوقها في الإسهام في صنع القرار وبناء عملية التعايش المجتمعي والنهوض بالتنمية المجتمعية فعليًا وهذا يتفق مع قرار (1325) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته التي عقدت في أكتوبر 2000م . لتحقيق مبدأ تمكين المرأة من أداء دورها ضمن نطاق مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية والعمل على زيادة مشاركتها وإعطائها الفرصة لإيجاد الحلول المناسبة للمشاركة الفاعلة في بناء النسيج المجتمعي والسلام مما يسهم في عملية النهوض التنموي في المجالات كافة، وقد أشارت نتائج البحث الحالي إلى أن من أهم الحلول التي يجب مراعاتها في المجال السياسي والقانوني، هي إعطاء المرأة الحق في المشاركة في المناصب القيادية لصناعة القرار وقد اتفق على ذلك 24 % من عينة البحث الحالي ، بالإضافة إلى أهمية دعم المرأة للمشاركة في الأعمال والنشاطات السياسية وطرح القضايا المختلفة بحيث أشار إلى ذلك 21 % ، وكذا أكدن على ضرورة تفعيل الجانب التشريعي والقانوني في الوقوف إلى جانب حقوق المرأة في مجال العمل والمجتمع ذكر ذلك 11 % ، و اتفقن على أنه لابد من العمل على إشراك المرأة في الوزارات التنموية والجهات التخطيطية (الكوتا) بحيث ذكر ذلك 10 % من عينة البحث. وأشارت 10 % من عينة البحث إلى ضرورة إيقاف الصراع لتحقيق الأمن والاستقرار بما يكفل النهوض بمجالات التنمية. لمزيد من التفاصيل انظر جدول رقم (8)

جدول (8) الحلول في الجانب السياسي والقانوني			
م	فئات الترميز (الفقرات)	التكرارات	النسبة %
1	تفعيل دور المرأة كوسيط بين الجهات المختلفة لتقريب وجهات النظر بينهم	4	% 5
2	إشراك المرأة في الوزارات التنموية والجهات التخطيطية (الكوتا).	12	% 10
3	إعطاء المرأة الحق في المشاركة في المناصب القيادية لصناعة القرار.	19	% 24
4	دعم المرأة للمشاركة في الأعمال والنشاطات السياسية وطرح القضايا المختلفة (العمل على تحجيم تهميش المرأة في المجال السياسي).	17	% 21
5	تفعيل دور الجانب التشريعي والقانوني في الوقوف إلى جانب حقوق المرأة في مجال العمل والمجتمع.	9	% 11
7	العمل على سن التشريعات في الجانب الأسري لإنصاف المرأة.	4	% 5
8	العمل على إحياء السلام لتحقيق الاستقرار والأمن وتمكين المرأة من المشاركة في مجالات التنمية.	7	% 10
9	تصحيح المفاهيم المغلوطة لدى بعض مفسري بنود الشريعة الإسلامية التي تهمش دور المرأة.	2	% 3
10	تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، (العدالة والمساواة).	2	% 3
11	إشراك المرأة بفاعلية في عمل المنظمات المعنية بالسلام. دعم المبادرات الشبابية التي تعزز بناء السلام والنهوض بالتنمية.	2	% 3
	المجموع	78	% 100

(2)الحلول لتمكين المرأة في نطاق الجانب المجتمعي:

لتمكين المرأة في الجانب المجتمعي ، لابد من تغيير النظرة الدونية التقليدية المرتبطة بدورها في المجتمع ويكون ذلك بداية من النظر في أساليب التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة والعمل على تحديثها، مرورًا بضرورة تغيير الصورة النمطية القديمة للمرأة ودورها والعمل على المساواة في عملية التنشئة حيث كانت النظرة القديمة ترى أن المرأة مخلوقٌ محدود القدرات والإمكانات وغير قادر على العطاء خارج حدود الدور المنزلي؛ لذا لابد من العمل على تعزيز النظرة الإيجابية للمرأة من قبل الأسرة والمجتمع بل لدى المرأة نفسها. بحيث أسفرت نتائج البحث الحالي المبينة في الجدول رقم (9) عن أن من أهم الحلول التي تدعم تفعيل دور المرأة في الجانب الاجتماعي والتي يجب أن يركز عليها المعنيون باتخاذ القرارات هو العمل على التوعية المجتمعية بأهمية دور المرأة كونها شريك الرجل الفعلي والمكملة له حيث ذكر ذلك 25 % من عينة البحث، بالإضافة إلى أهمية إعطائها الفرصة الحقيقية لإظهار قدراتها لتصبح منافسًا وشريكًا فاعلًا، مع أهمية التوعية بأهمية تعليم الفتاة وتمكينها.

م	جدول (9): الحلول في نطاق الجانب المجتمعي للمرأة		
	فئات الترميز الفقرات	التكرار	النسبة %
1	عمل المرأة على إعداد جيل قادر على إدارة شؤون البلاد متصف بالعلم والمعرفة.	3	% 6
2	التوعية بأهمية تعليم الفتاة وتمكينها.	4	% 7
3	التشجيع والدفع بالمرأة ا نحو العمل والحد من التسرب من التعليم	4	% 7
4	إعطاء المرأة الفرصة الحقيقية لإظهار قدراتها لتصبح منافسًا وشريكًا.	5	% 10
5	التوعية المجتمعية بأهمية دور المرأة كونها شريك الرجل الفعلي والمكملة له.	8	% 15
6	الابتعاد عن الوساطة والمحسوبية ومحاربة الفساد.	1	% 2
7	إرساء صلح وطني جامع لكل المكونات (نشر التعايش بين القطاع النسوي أولا ومن ثمَّ المجتمع ككل).	3	% 6
8	دعم نشر الوعي المجتمعي بدور المرأة في بناء السلام.	3	% 6
9	تمكين المرأة من الاعتماد على نفسها حتى تكون شريكًا فاعلا في التنمية.	3	% 6
10	على النساء دعم بعضهن بعضًا عن طريق تشكيل تكتلات نسوية تعزز من فاعلية أدوارهن.	2	% 4
11	أن لا تحجم المرأة عن المشاركة لتفادي انتقاد المجتمع.	3	% 6
12	أن تتبنى المرأة نشر ثقافة السلام للإسهام في تنمية المجتمع.	3	% 6
13	إسهام المرأة في توعية أسرتها ثم بيئتها ثم مجتمعها بأهمية التعايش وتقبل الآخر (الابتعاد عن المناطقية)	10	% 19
	المجموع	52	% 100

(3)الحلول لتمكين المرأة في الجانب الاقتصادي: بيَّن الجدول رقم (10) أن من أهم الحلول التي ستسهم في تفعيل دور المرأة في المجال الاقتصادي هو التركيز على أساليب تمكين المرأة اقتصاديا حيث أشار إلى ذلك 25 % من عينة البحث، ويكون ذلك ببناء مشاريع لمجالات تنموية ضمن مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، ودعم القطاع الخاص بإعطائه التسهيلات اللازمة للنهوض بالتنمية وبلورة تخطيط استراتيجي تنموي لمكافحة الفقر والأمية والبطالة والنهوض بالتعليم في كل التخصصات والمستويات لدعم عملية التنمية الشاملة. بالإضافة إلى ذلك أشرن إلى أهمية انشاء برنامج وطني يعمل على تسخير عائدات ثروات البلاد الطبيعية لرفع المستوى المعيشي للنهوض بمجالات التنمية كافة.

جدول رقم (10): الحلول في الجانب الاقتصادي			
م	فئات الترميز (الفقرات)	التكرار	النسبة %
1	بناء مشاريع لمجالات تنموية ضمن مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني	3	% 7
2	العمل على التمكين الاقتصادي للمرأة.	11	% 25
3	تفعيل دور المرأة كشريك أساسي في التنمية.	5	% 11
4	سن تشريعات حول التأمين الصحي والحد من مخاطر العمل بالنسبة للمرأة.	1	% 2
5	إشراك ذوي الخبرات والكفاءات من أهل البلد للنهوض بالتنمية (رأس المال البشري).	3	% 7
6	برنامج وطني يعمل على استغلال ثروات البلاد الطبيعية لرفع المستوى المعيشي للمواطن اليمني وفي النهوض بمجالات التنمية كافة.	4	% 9
7	دعم القطاع الخاص بإعطائه التسهيلات اللازمة للنهوض بالتنمية.	3	% 7
8	إبرام الاتفاقيات الدولية في جانب الاستثمارات الخارجية.	2	% 5
9	دعم الجانب البحثي التنموي لخلق فرص الاستثمار المناسبة لها.	5	% 12
10	النهوض بالتعليم في كل التخصصات والمستويات لدعم عملية التنمية الشاملة.	2	% 5
11	تخطيط استراتيجي تنموي لمكافحة الفقر والأمية والبطالة.	2	% 5
12	الاهتمام بمشاريع إعادة الإعمار للنهوض التنموي.	2	% 5
	المجموع	43	% 100

(4) الحلول لتمكين المرأة في مجال الدعم المهارى:

لابد من تدريب المرأة وتطوير مهاراتها المختلفة، عبر البرامج والدورات التأهيلية الهادفة لإشراكها في التنمية المجتمعية على وفق وجهة نظر أفراد العينة بنسبة 46 % أشرن إلى أن من أهم الحلول للدعم المهاري هو التوعية لكل فئات النساء بحقوقهن كما هو موضح في الجدول رقم (11)، وكذا أكدن 27 % منهن على أهمية تدريب وتأهيل المرأة لتطوير مهاراتها المعرفية والأدائية في المجال السياسي والتنموي.

م	جدول (11) الحلول في جانب التطوير المهارى		
	فئات الترميز (الفقرات)	التكرار	النسبة %
1	التوعية لكل فئات النساء بحقوقهن.	5	% 46
2	الاهتمام بتدريب وتأهيل المرأة لتطوير مهاراتها في المجال السياسي والتنموي.	3	% 27
3	العمل على تطوير مهارات المرأة المعرفية والأدائية في استخدام وسائل التكنولوجيا لتفعيل دورها.	3	% 27
	المجموع	11	% 100

(5) الحلول لتمكين المرأة ضمن نطاق المجال الاعلامي:

لابد من تفعيل دور الوسائل الإعلامية المختلفة في الجهود التي يجب أن تنصب حول تغيير النظرة النمطية إلى المرأة وتحديثها، عبر التوعية الشاملة الرامية إلى إيضاح أهمية دور المرأة في مختلف الأصعدة سواء الاجتماعية أم الدينية عن طريق العمل على إلغاء الصورة السلبية للمرأة وإبدالها بصورة أكثر إيجابية، مرورًا بالتوعية الشبابية بين أواسط الرجال بأن المرأة شريك فاعل ودورها هو تكاملي مع شريكها الرجل. كما هو موضح في الجدول رقم (12) أشارت عينة البحث إلى ضرورة التوعية الإعلامية الإيجابية بأهمية دور المرأة في المشاركة في العمل السياسي وذلك بإشراك وسائل الإعلام بالتوعية العامة بأهمية السلام لبناء الوطن والنهوض بكل المجالات بالإضافة إلى إعداد برامج التوجه الشعبي لدعم مشاركة المرأة في بناء السلام والنهوض بالتنمية.

م	جدول (12) الحلول ضمن الجانب الإعلامي		
	(فئات الترميز (الفقرات	التكرار	النسبة %
1	التوعية الإعلامية الإيجابية لأهمية دور المرأة في المشاركة في العمل السياسي والتعايش المجتمعي	4	% 44
2	إعداد برامج التوجه الشعبي لدعم مشاركة المرأة في بناء السلام والنهوض بالتنمية.	3	% 33
3	إشراك وسائل الاعلام بالتوعية العامة بأهمية السلام لبناء الوطن والنهوض بكل المجالات.	2	% 23
	المجموع	9	% 100

شكل 2 : أبرز الحلول المقترحة لتمكين المرأة من بناء السلام والنهوض بالتنمية

المصدر : الباحثة

نتائج: المحور الثالث
علاقة التعايش المجتمعي والسلام بكيفية النهوض بمجالات التنمية من وجهة نظر عينة البحث

لا يختلف اثنان أن للحروب والصراعات آثارًا مدمرة في مناطق حدوثها منها على سبيل الذكر لا الحصر ظاهرة النزوح وما ينجم عنها من مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية، وكذا يزداد خطر تعرض السكان للفقر في الدول التي تزعزع استقرارها بسبب الصراعات. إن هذه الحروب أنهكت حياة ملايين البشر وتسببت في معاناة هائلة، حيث حرمت الناس من حقهم في العيش بحرية وأمان، ودمرت البنية التحتية الخدمية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن المؤسسات الحكومية والخاصة. إن للأزمات والصراعات تأثيرًا خطيرًا على تنمية الدول، وهذا ما حصل في اليمن حيث كانت اليمن سابقا متعثرة اقتصاديًا وتنمويًا لكن الصرعات المستمرة منذ أكثر من خمس سنوات كبحت عجلة التنمية ودمرت البنية التحتية. لذا كان لابد من تسليط الضوء على علاقة السلام بالتنمية من وجهة نظر المرأة اليمنية نفسها كونها الأكثر تأثرًا بما يحدث.

أشارت نتائج البحث الحالي كما هي مبينة في الجدول رقم (13) على وفق وجهة نظر29 % من عينة البحث إلى أن ايقاف الصراع (إحلال السلام فاذا توفر السلام نهضت التنمية) يؤدي إلى نهضة المجتمع؛ أي أن الاستقرار والسلام هو القاعدة الأساسية للتنمية الشاملة ، وكذا عبر 20 % بقولهن: إن العلاقة بينها تكاملية إذا وجد السلام تمت التنمية، في حين أكدن أخريات 7 % من عينة البحث أن العلاقة بين السلام والتنمية قوية جدًا فاذا أوقف الصراع حدثت التنمية ، وذكرن 7 % أن التنمية ترتبط بوجود بنية تحتية مع وضع مستقر وآمن، وكذا أشارت 3 % من العينة إلى أن التنمية ترتبط بتوفير حقوق أفراد المجتمع بتساوٍ (أي نبذ العنصرية والطائفية وتعزيز ثقافة الحوار والسلام) وذكرت 2 % منهنَّ أنه بتكاتف المجتمع وتلاحمه تنهض عملية التنمية الشاملة، وبالاتفاق بين جميع الأطراف اليمنية بعيدًا عن الإملاءات الخارجية. وأوضحت 1 % منهن أن السلام سيحقق بناء دولة مدنية تحفظ حقوق المواطنين وتصون سيادة الوطن.

جدول (13) علاقة السلام بالنهوض بمجالات التنمية الشاملة

م	فئات الترميز (الفقرات)	التكرار	النسب %
1	إيقاف الصراع .	16	% 29
2	إذا وجد السلام تمت التنمية.	11	% 20
3	العلاقة بين السلام والتنمية قوية جدًا .	7	% 13
4	التنمية ترتبط بوجود بنية تحتية مع وضع مستقر.	7	% 13
5	تغليب المصلحة العامة للوطن على المصالح الخاصة .	3	% 5
6	لا تنمية بلا استقرار.	3	% 5
7	التنمية ترتبط بتوفير حقوق أفراد المجتمع بتساوٍ.	3	% 5
8	بتكاتف المجتمع وتلاحمه تنهض عملية التنمية.	2	% 4
9	اتفاق فيما بين جميع الأطراف اليمنية.	2	% 4
10	بناء دولة مدنية تحفظ حقوق المواطنين.	1	% 2
	المجموع	55	% 100

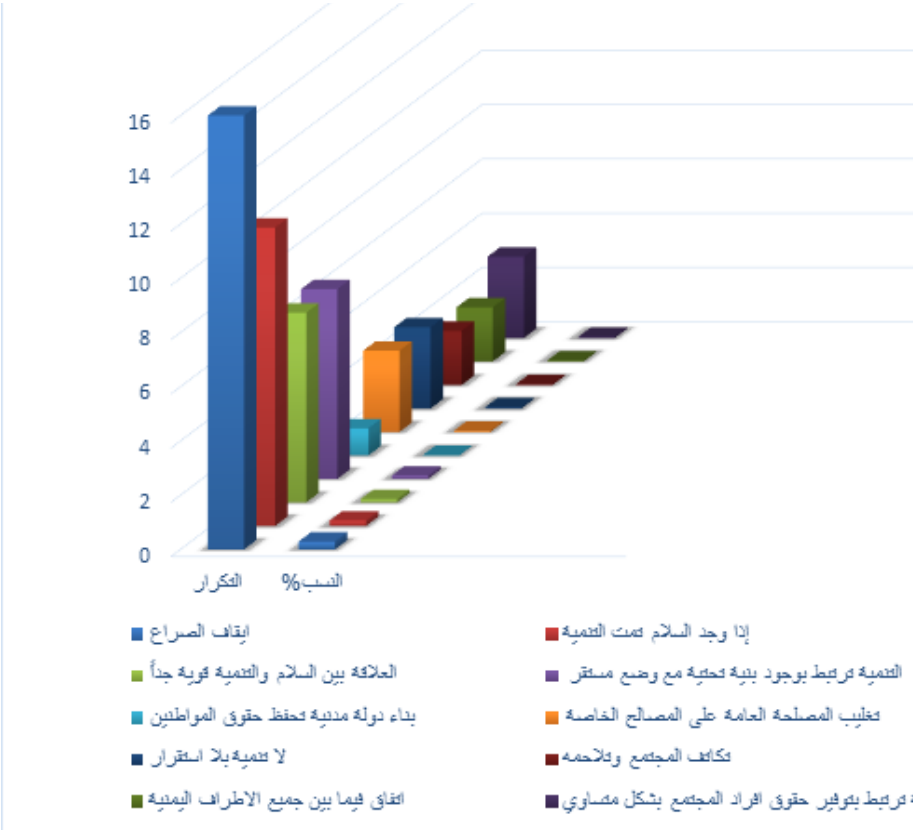

شكل 3: علاقة السلام بالنهوض بمجالات التنمية الشاملة

المصدر: الباحثة

ثانياً: مناقشة النتائج

منذ عام 2015م عانت اليمن من ويلات هذه الصراعات التي عصفت بالنسيج الاجتماعي وأثرت في كل شرائح المجتمع دون استثناء، فقد أصبح هناك ما يزيد عن 21 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية حيث ذكر ذلك ضمن تقارير لمنظمات الأمم المتحدة في أكثر من مناسبة، (خطة الاستجابة الإنسانية يناير-ديسمبر: 2016م)، وكانت المرأة من المتأثرين بهذا الصراع بل كانت الأكثر تأثرًا من جوانب عديدة ، وقد وضحت نتائج البحث الحالي أن أهم العوائق التي

أضعفت مشاركة المرأة كانت على النحو الآتي : العوائق الاجتماعية والثقافية هي الأكثر تأثيرًا على المرأة وكانت بنسبة 30 % ، وتلتها العوائق الاقتصادية التي كانت نسبتها 27 % ، بعدها كانت العوائق الأسرية التي كانت نسبتها 14 %، تلتها العوائق الخاصة بنظرة المرأة إلى نفسها ـ الذاتية ـ كانت نسبتها 7 % من العوائق ، في الأخير جاءت العوائق الإعلامية والمهارية والتي كانت نسبة كلٍّ منها 3 %، كما هو موضح في الجدول جدول رقم (14) .

جدول (14) نسبة مجال كل معوق وفقا للمحور الكلي للعوائق

م	مجالات العوائق التي تعيق المرأة عن المشاركة	مجموع تكرار كل مجال في محور العوائق	النسبة 100 % لكل مجال
1	الاجتماعية والثقافية	89	% 30
2	الاقتصادية	80	% 27
3	السياسية والقانونية	48	% 16
4	العوائق الأسرية	42	% 14
5	العوائق الذاتية	21	% 7
6	الإعلامية	10	% 3
7	المهارية	9	% 3
		299	% 100

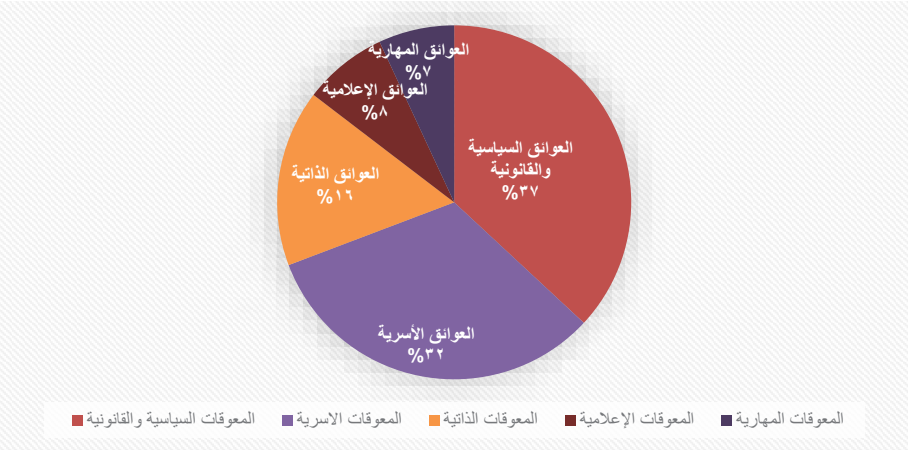

شكل (4) : مجالات العوائق التي تعيق المرأة عن المشاركة

من الجدير بالذكر أن من نتائج الدراسة الحالية التي أشارت إلى أن تدهور الوضع الأمني جعل المرأة ضحية للصراعات السياسية والمذهبية بحيث زادت نسبة الأرامل بسبب وفاة أزواجهن في الصراع، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الطلاق الذي يؤدي إلى تدهور النسيج المجتمعي. بالإضافة إلى ظاهرة النزوح من منطقة إلى أخرى التي فتحت فيها مخيمات للنازحين وما تعرضت له المرأة من أضرار جسيمة، بل إن ذلك دفع كثير من الأسر إلى تفضيل تزويج بناتهم في سن الطفولة خوفًا عليهن من التعرض للمخاطر المختلفة، فزادت حالات الزواج المبكر، وهذا متفق مع ما ذكر ضمن نتائج بعض الدراسات والتقارير التي أشارت إلى أن الزواج المبكر زاد بحوالي 66 % (مؤسسة تنمية القيادات الشابة، بالتعاون مع منظمة اليونسيف:2016) عما كانت عليه قبل الصراع وهذا متفق مع نتائج البحث الحالي. ومن النقاط التي أشارت إليها نتائج البحث الحالي أن من أبرز العوائق التي على المرأة تخطيها إذا أرادت خوض العمل السياسي هو العائق الاقتصادي حيث أكد البحث في الحلول أنه لابد من العمل على تمكين المرأة اقتصاديا لتتمكن من المشاركة الفاعلة. وكذا أكد البحث وجود بعض العوائق في الجانب الأسري منها تعدد أدوار المرأة وما يمثله ذلك عليها من عبء يثقل كاهل المرأة.

لقد أكدت عينة البحث أن نسبة العنف الأسري ضد المرأة زادت حدته بعد الصراع نتيجة للضغوطات التي يعاني منها الرجل، وتطرقت إلى نقطة مهمة جداً وهي نظرة المرأة لنفسها وقدرتها على إحداث التغيير، فلابد للمرأة من أن تدرك هويتها النسوية وحقها في المواطنة السياسية كمكمل لشريكها الرجل والإقدام على ممارسة العمل السياسي والمدني والمجتمعي وكسر حاجز الخوف لديها. كما أن عليها الاهتمام بالشأن العام للبلد وقضايا المجتمع المختلفة ولا تحصر دورها بالاهتمام بشؤون قضايا المرأة، فهي نصف المجتمع ومربية للنصف الآخر ، وعليها أن تحدث تراكما نوعيا في أدائها المتنوع والمتعدد في مختلف المجالات والتخصصات .ومن الجدير بالذكر أن المحور الثاني للبحث الحالي ركز على مجموعة من الحلول التي بواسطتها يمكن دمج المرأة في كل المرافق والمؤسسات لتتمكن من أداء دورها فكانت الحلول وفقا لوجهة نظر العينة والموضحة في جدول رقم (15) بحيث تصدرت الحلول في المجال السياسي والقانوني قائمة الحلول حيث أشرن إلى ذلك 40 % بقولهن: وجوب إعطاء المرأة الحق في المشاركة في المناصب القيادية للإسهام في صناعة القرار ، مع ضرورة إشراك المرأة في الوزارات التنموية والجهات التخطيطية (الكوتا) ، بالإضافة إلى أن نسبة 10 % منهن أكدن أهمية إيقاف الصراع كبداية للاستقرار الذي سيمكنهن من النهوض بعجلة التنمية الشاملة

للبلد ، بعد ذلك كانت الحلول تخص المجال المجتمعي بحيث كانت نسبته 27 % ، أشرن إلى ضرورة التوعية المجتمعية بأهمية دور المرأة كونها شريك الرجل الفعلي ، والمكمل له ، ونوهن إلى ضرورة إعطاء المرأة الفرصة الحقيقية لإظهار قدراتها، وأكدن أهمية الاهتمام بتعليم الفتاة وتمكينها وتشجيعها والدفع بها نحن العمل . وهنا يمكن القول: لكي تتمكن المرأة اليمنية من الإسهام في التنمية المجتمعية لابد من مبادرة صلح وطني جامع لكل المكونات والشرائح اليمنية. بالإضافة إلى ذلك ذكر أن من الحلول في الجانب الاقتصادي بنسبة 22 %، لابد من تمكين المرأة اقتصاديا، بجانب دعم البحث التنموي لخلق فرص استثمار مناسبة. ومن هنا يمكن القول: إن فكرة مبادرة برنامج وطني لاستغلال ثروات البلاد الطبيعية لرفع المستوى المعيشي للشعب اليمني أصبح مطلبًا لابد من تنفيذه، ويمكن ذلك بالصلح الوطني أولا ومن ثم إبرام اتفاقيات دولية واضحة مع الدول العظمى في المجالات الاستثمارية ببنود واضحة مع الأخذ في الحسبان الحفاظ على سيادة اليمن على كل أراضيه ومقدراته.

كما كانت الحلول في الجانب المهاري للمرأة من ضمن الحلول المقترحة والتي أخذت نسبة 6 %، حيث ذكرن ضرورة الاهتمام بتدريب وتأهيل المرأة لتطوير مهاراتها في المجال السياسي والتنموي، وكانت الحلول في المجال الإعلامي بنسبة 5 % حيث ذكرن أن التوعية الإعلامية الإيجابية بأهمية دور المرأة ومشاركتها في العمل السياسي والمجتمعي، وإعداد برامج التوجه الشعبي لدعم مشاركة المرأة في بناء السلام والنهوض بالتنمية

جدول (15) نسبة مجالات الحلول وفقا للمحور الكلي للحلول

م	مجالات الحلول	التكرار	النسبة %
1	حلول المجال السياسي والقانوني	78	% 40
2	حلول في المجال المجتمعي	52	% 27
3	حلول في المجال الاقتصادي	43	% 22
4	حلول المجال المهاري	11	% 6
5	حلول في المجال الإعلامي	9	% 5
المجموع		193	% 100

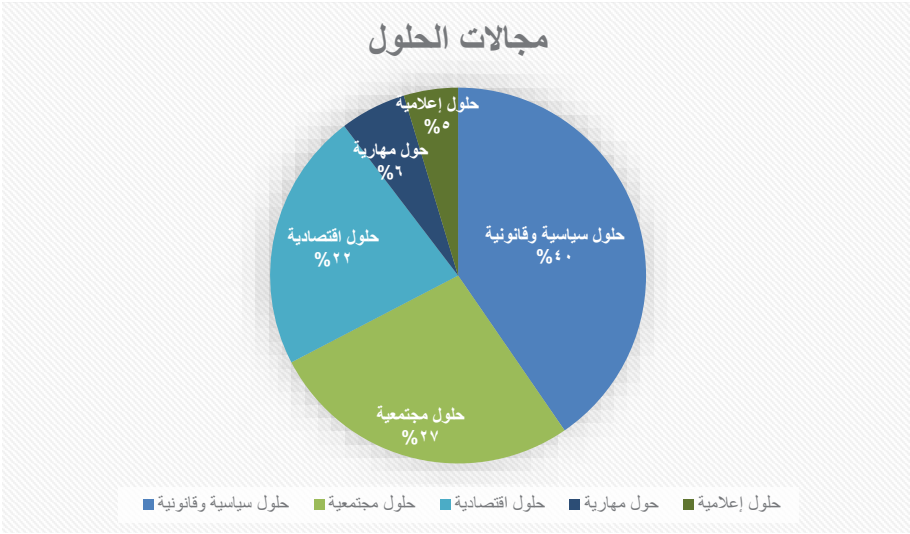

شكل (5): مجالات الحلول المقترحة .

المصدر : الباحثة

ومن الجدير بالذكر أن نسبة 28 % من عينة البحث الحالي ذكرت أن المرأة اليمنية مع كل الارهاصات والصعوبات التي تواجهها إلّا أنها أثبتت أنها قادرة على تحمل كل الضغوطات والعوائق واستطعت أن تقف مع عائلتها ومجتمعها في هذا الوضع الصعب. ولتعزيز تمكين المرأة يجب عليها أن تقهر الخوف الناجم من نظرة المجتمع والثقافة الذكورية السائدة فيه والتي تهمش المرأة وتضعف دورها. ولتفعيل عملية دمج المرأة في خطة بناء السلام وإعادة الإعمار الوطني للنهوض بمجالات التنمية الشاملة ينبغي أن يتقبل ذلك شريكها الرجل ويسمح لها صناع القرار بالمشاركة الفعلية في المجالات القيادية كافة ذات العلاقة بصنع القرار لتتمكن من صنع السلام، والعمل على تزويدها بالموارد اللازمة لبناء معرفتها وقدرتها على الإنجاز العملي وزيادة مشاركتها في بناء الدولة والنهوض بالمجالات التنموية المختلفة. ولذا لابد من التوعية المجتمعية لكل شرائح المجتمع للعمل على تغيير النظرة القاصرة لدور المرأة وقدراتها على صنع القرارات المصيرية كافة ومنها قرار السلام بالمشاركة المجتمعية للنهوض بمجالات التنمية الشاملة. من ضمن ذلك العمل على تعديل بعض التشريعات لإسقاط جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعمل على تفعيل مضمون الاتفاقيات الدولية التي تزيل كل أشكال التمييز ضمن التشريعات الوطنية، وسن القوانين في الجانب الأسري والمجتمعي والمؤسسي بما يدعم حقوق المرأة وأولها حقها في المشاركة الفاعلة في عملية اتخاذ القرار ولمّ شتات الشعب اليمني وتوحيد كلمته.

بالنسبة للمحور الثالث للبحث الحالي الذي يسلط الضوء على علاقة السلام والمرأة بالنهوض بمجالات التنمية الشاملة كما هو موضح آنفا بجدول رقم (13) تؤكد نتائج البحث أنه من أجل النهوض بالتنمية الشاملة بكل مجالاتها، بالشكل الذي يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للمجتمع اليمني، لابد أن يسبق ذلك خطوة أساسية (أولويات) ألا وهي الاستقرار السياسي والتناغم المجتمعي وإيقاف الصراعات للتمكن من تحقيق رفع مشاركة المرآة بوجه خاص والذي سيساعد على تحقيق الهدف السامي الذي يتوق إليه كل أبناء اليمن بكل شرائحهم وانتماءاتهم المختلفة وهو التنمية الشاملة ورخاء الوطن. ووفقا لذلك يمكننا تقديم المقترح البنائي الآتي الذي يمثل هرمية عملية النهوض بالتنموية الشاملة (شكل رقم 6).

شكل رقم(6): التصور البنائي للنهوض بالتنمية الشاملة للمجتمع والوصل إلى مرحلة رخاء الوطن

المصدر: الباحثة بناء على تحليل الإطار النظري ومضمون محتوى مقابلات عينة البحث .

كما هو موضح في الشكل رقم 6 (هرم الاحتياج التنموي) فإنه للوصول إلى التنمية الشاملة لابد من توفير القاعدة المناسبة لتحقيق ذلك، والتي تبدأ من ضرورة التوعية المجتمعية على كل الأصعدة والمنابر الإعلامية والدينية والمؤسسية بضرورة التعايش التي هي من أصول ديننا الحنيف الذي ابتعدنا عنه بدون وعي منا، حيث يحثنا على التعايش والتسامح والأمانة مع النفس ومع الآخرين فاليمن يتسع لجميع أبنائه من الانتماءات والمعتقدات كافة . إن بناء التعايش الذي ستؤدي فيه المرأة دورًا محوريًا كونها نصف المجتمع ومربية للنصف الآخر كأم وأخت وزوجة وزميلة عمل سيؤدي إلى اختفاء الفوارق الفئوية والعقائدية بالإضافة إلى النوعية رجل، امرأة ، ويبدأ كلٌّ يقدم دوره لإكمال دور الآخر للمشاركة في بناء لحمة الوطن. عند تحقيق ذلك تتوقف الصراعات وسيلم شتات الشعب وتقوى وحدته. ومن ثمَّ سيعم الاستقرار ويعود الأمن والأمان لكل أرجاء الوطن وسينتعش الاستثمار الداخلي والخارجي الذي بتحققه ستنهض خدمات البنى التحتية بأدوارها وسيتحسن الوضع المعيشي للمواطن، الذي بدوره سيؤدي إلى تطور أداء كل الهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة ونتيجة لذلك ستنهض عجلة التنمية المجتمعية والاقتصادية الشاملة ويتحقق رخاء الوطن.

البحث المستقبلي

من أجل ربط نتائج هذا البحث بأدوار الفاعلين (الحكومة ، ومجلس النواب، والقطاع الخاص ، ومنظمات المجتمع ، والمجتمع الدولي..) وبالاستراتيجيات والآليات المناسبة بغرض حوكمة الإجراءات والتشريعات لدعم المرأة اليمنية في عملية النهوض بالتنمية الشاملة بكل مجالاتها، بالشكل الذي يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للمجتمع اليمني ككل، توصي الباحثة بأن يركز البحث المستقبلي لمركز يمن انفورميشن سنتر للبحوث والإعلام على حوكمة أدوار المرأة اليمنية بغرض إيجاد حلول قابلة للتطبيق في الواقع اليمني بعد الاستفادة من نقاط قوة المرأة اليمنية وكذا الفرص المتاحة خاصة تلك المرتبطة بالمجتمع الدولي.

التوصيات:

1. ضرورة التنسيق مع مكونات المجتمع اليمني كافة وذلك بعمل مبادرة عاجلة للسلام الوطني الجامع لكل المكونات فاليمن يتسع لجميع أبنائه.
2. على الوسائل الرسمية أن تتبنى برنامجًا توعويًّا شاملًا لكل الوسائل الإعلامية يبيِّن أهمية التعايش وتقبل الآخر ليحل السلام المجتمعي ويتحسن مستوى المعيشة للمواطن اليمني.
3. الاهتمام بأساليب التربية الأسرية السليمة القائمة على عدم التمييز بين الرجل والمرأة؛ لتعزيز ثقة المرأة في نفسها وقدرتها على العطاء خارج نطاق أسرتها.
4. العمل على تطبيق قانون 1325 فعليًّا لإعطاء المرأة الحق الكامل في الإسهام الفاعل في برامج بناء السلام والنهوض بالتنمية المجتمعية.

المقترحات:

1 – سن القوانين والتشريعات التي تحمي المرأة أولا في كنف أسرتها ومحيطها ومن ثم في المجتمع.

2 – سن القوانين والتشريعات التي تكفل للمرأة الحق في أداء دورها المجتمعي والسياسي بتساوٍ مع الرجل دون تمييز أو تهميش.

3 – تنفيذ المزيد من الدراسات والأبحاث حول كيفية تمكين المرأة من بناء السلام والإسهام المجتمعي وفقا لوجهة نظر شريكها الرجل ووجهة نظر المجتمع.

المراجع:

- حمداوي، جميل (2017): تحليل المضمون بين النظرية والتطبيق. WWW.ALUKAH.NEN >
- زيا، نغم إسحق زيا، المرأة العراقية ورؤية السلام في العراق وفق مقاييس الأمم المتحدة.
- شلق ،هدى الخطيب(2017): أهمية دور المرأة في صنع القرار السياسي

https://lb.boell.org/ar/2017/04/27/hmy-dwr-lmr-fy-sn-lqrr-lsysy

- هاني، ظاهر محسن (2017): المرأة والتنمية بين التحدي والمساهمة، دراسة اجتماعية ميدانية لموظفات جامعة بابل، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والإنسانية. جامعة بابل.
- مسح الزواج المبكر(2017): مؤسسة تنمية القيادات الشابة، بالتعاون مع منظمة اليونيسف
- الرواشدة، علاء زهير (2016): المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية. الجامعة الأردنية.
- العزاوي، سالم جاسم محمد (2016): دراسة تحليلية لبحوث العلاقات العامة في العراق من 1989 إلى2016 .مجلة الباحث الإعلامي. العدد (38).
- المتوكل، انطلاق (2016) :دراسة أولية عن أوضاع النساء في اليمن في أثناء النزاع والصراع المسلح، لتعزيز مشاركة النساء في عملية بناء السلام وأجندة ما بعد النزاع في إطار القرار 1325، لبرنامج دعم السلام في اليمن، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.
- علوي، هدى علي (2016): واقع المرأة اليمنية، الفرص والتحديات، مركز المسار للدراسات. دبي
- تقرير، اللجنة الوطنية للمرأة (2016): تقرير مسح رصد الحالات الانتهاكات والعنف القائم على النوع الاجتماعي والأضرار الواقعة على النساء بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة، مكتب اليمن.
- تقرير، مؤتمر تعزيز دور النساء في بناء السلام وحل النزاعات (2016)، بيروت.
- خطة الاستجابة الإنسانية يناير ديسمبر (2016)، Yemen HRP-Arabic

http://www.yemeress.com/yementoday/6063

https://www.dapp.dk/ar/reportage/ %D9 %85 %D8 %A4 %D8 %AA %D9 %85 %D8

- الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن 5231المرأة والأمن والسلام وزارة الدولة لشؤون المرأة جمهورية العراق :2014

- وضع المرأة اليمنية من الطموح إلى تحقيق الفرص (2014):البنك الدولي

- http://documents1.worldbank.org/curated/pt/707931468334288497/pdf/878200ESW0Whit0n0ARABIC040220140web.pdf

- لعمامرة، ليندة (2012): دور مجلس الأمن الدولي في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني. مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع: تحولات الدولة، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، كلية الحقوق.

- تقرير، الأمم المتحدة (2012): الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح، منشورات نيويورك وجنيف.

- بيبر، شارلين هس (2011): البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية. سلسلة العلوم الاجتماعية 1783، ترجمة هناء الجوهري.

- المصالحة، محمد (2009): المشاركة النسائية في مجلس النواب الأردني. مجلة المنارة ،العدد 15 ،العدد1.

- تقرير، وضع المرأة في اليمن (2009): اللجنة الوطنية للمرأة، الجمهورية اليمنية.

- عبادة، مديحة أحمد ; وآخرون (2008): العنف ضد المرأة دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.

- العيلة، (2007): واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية، مجلة النجاح للعلوم الإنسانية، جامعة النجاح. .فلسطين.

- الوادعي، أحمد علي (2005): أورق العمل وتجارب بعض الدول: المرأة العربية والقضاء، من وثائق وأدبيات مؤتمر حقوق المرأة في العالم العربي (من الأقوال إلى الأفعال)، المقام في 5 ديسمبر 2005 م – صنعاء.

- أنسيل دريان- باول وسانام ناراجي اندرليني (2004):السياسات الدولية الرئيسية والآليات القانونية: حقوق المرأة في سياق السلام والأمن.

Inclusive Security: Women Waging Peace cannot vouch for the accuracy of this translation.

- نيفين، عبد المنعم مسعد (2000):المشاركة السياسية للمرأة، المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية، القاهرة.

- تقرير، المؤتمر الوزاري الأول حول المرأة وتحقيق الأمن في المنطقة العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الأمن والحياة العدد 413 :القاهرة .

الملاحق :

دليل مقابلة بحث بعنوان

السلام والتنمية بين التحدي والإسهام من وجهة نظر المرأة اليمنية

يهدف البحث إلى دراسة الصعوبات التي تعيق المرأة اليمنية عن الإسهام في بناء عملية السلام والنهوض بالتنمية، وكيفية معالجتها ووضع الحلول المناسبة لتذليلها.

مقابلة رقم ( ) التاريخ : / /2020م

أولاً : البيانات الشخصية :

العمر : ( ) المستوى التعليمي : ثانوية ( )،دبلوم ( ) بكالوريوس ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( )

الحالة الاجتماعية : ( ) مجال العمل : موظفة إدارية ( ) تربوية ( ) ناشطه حقوقية( ) مكان الإقامة : .....

س1/ وفقا لوجهة نظرك كيف أثرت النزاعات في حياة المرأة اليمنية في المجال الاجتماعي ومجال العمل؟

س2/ وفقا لوجهة نظرك هل هناك أسباب خاصة بالمرأة قد تمنعها من المشاركة بتفعيل عملية السلام والتنمية؟

س3 / باعتقادك ماهي أهم التحديات والعقبات التي تواجه المرأة اليمنية و تعيقها عن الإسهام في عملية السلام والنهوض بالتنمية في اليمن؟

س4/ كيف ترين نظرة المجتمع حول إسهام المرأة في عملية السلام؟

س5/ ماهي الحلول التي ممكن أن تسهم في تفعيل دور المرأة في عملية السلام والنهوض بالتنمية؟

س6/ برأيك هل هناك علاقة ما بين عملية السلام وعملية التنمية؟

س7/ كيف يمكن للمرأة اليمنية أن تسهم في عملية بناء السلام؟

س8/ كيف يمكن أن تنهض عملية التنمية الشاملة في اليمن؟

س9 / برأيك ما هو الدور المطلوب من المرأة للنهوض بالتنمية؟

س10 / ماهي إسهاماتك في مجال السلام والتنمية؟

س 11/ الشكرُ لك على كل هذه المعلومات القيمة، هل هناك شيء تودُّين إضافته قبل نهاية المقابلة؟

استبانة مفتوحة : لبحث بعنوان

تمكين المرأة اليمنية من الإسهام في عملية السلام والنهوض بالتنمية

يهدف البحث إلى دراسة الصعوبات التي تعيق المرأة اليمنية عن الإسهام في بناء عملية السلام والنهوض بالتنمية، وكيفية معالجتها ووضع الحلول المناسبة لتخطيها .

التاريخ : / /2020م رقم الاستمارة : ( )

أولاً : البيانات الشخصية :

العمر : ( ) المستوى التعليمي : ثانوية ( )،دبلوم ( ) بكالوريوس ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( )

الحالة الاجتماعية : ( ) مجال العمل : موظفة إدارية ( ) تربوية ( ) ناشطه حقوقية ( ) مكان الإقامة : .....

م	السؤال	الإجابة
1	وفقا لوجهة نظرك كيف أثرت النزاعات في حياة المرأة اليمنية في المجال الاجتماعي؟	
2	وفقا لوجهة نظرك هل هناك أسباب خاصة بالمرأة ممكن أن تمنعها من المشاركة بتفعيل عملية السلام والتنمية؟	
3	برأيك كيف أثر الوضع الراهن في حياة المرأة اليمنية في مجال العمل؟	
4	باعتقادك ماهي أهم التحديات والعقبات التي تواجه المرأة اليمنية وتعيقها عن الإسهام في عملية السلام والنهوض بالتنمية في اليمن؟	
5	كيف ترين نظرة المجتمع حول إسهام المرأة في عملية السلام؟	
6	كيف يمكن للمرأة اليمنية أن تسهم في عملية بناء السلام؟	
7	ماهي الحلول التي ممكن أن تسهم في تفعيل دور المرأة في عملية السلام والنهوض بالتنمية؟	
8	برأيك هل هناك علاقة ما بين عملية السلام وعملية التنمية؟	
9	كيف يمكن أن تنهض عملية التنمية الشاملة في اليمن؟	
10	برأيك ما هو الدور المطلوب من المرأة للنهوض بالتنمية؟	
11	هل لديك إسهامات في مجال السلام والتنمية؟	
12	الشكرُ لك على كل هذه المعلومات القيمة، هل هناك شيء تودُّين إضافته؟	

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز يمن انفورميشن سنتر

ولايسمح بإعادة طبع البحث أو أي جزء منه او نقله دون إذن خطي مسبق من المركز

www. yemeninformation.org

البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org

مكتب صنعاء: 967-1-216282 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 04-426502